الأمم المتحدة

A/C.5/65/SR.5

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والستون

Distr.: General
16 December 2010
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة الخامسة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الجمعة، ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد روزنتال ..... (غواتيمالا)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: (السيدة ماكلورغ)

المحتويات

البند ١٣٩ من جدول الأعمال: تقرير عن أنشطة مكتب خدمات الرقابة الداخلية

البند ١٢٨ من جدول الأعمال: استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إرسال التصويبات مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في **غضون أسبوع واحد من تاريخ صدور المحضر** إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة على حدة.

10-57317 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

البند ١٣٩ من جدول الأعمال: تقرير عن أنشطة مكتب خدمات الرقابة الداخلية ((A/65/271 (Part 1 و Corr.1 و Add.1 و Add.1/Corr.1)

البند ١٢٨ من جدول الأعمال: استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة (تابع) (A/65/329)

١ - **السيدة لابوانت** (وكيلة الأمين العام لخدمات الرقابة الداخلية): قالت أنها ستعمل بجد على تعزيز كفاءة مهمة الرقابة الداخلية، استنادا إلى سمات القيادة والمهنية التي أرسى أسلافها لمكتب خدمات الرقابة الداخلية. وذكرت أن الفريق الذي يعمل معها سوف يسعى حثيثا من خلال العمل مع فريق الإدارة العليا، للمساعدة على التصدي للتحديات الكثيرة الراهنة التي تواجه المنظمة وذلك بطريقة تعاونية ودون الإضرار باستقلالية عمليات مكتب خدمات الرقابة الداخلية التي أتاحت له منظوره الفريد.

٢ - وفي معرض تقديم التقرير السنوي لمكتب خدمات الرقابة الداخلية ((A/65/271 (Part 1 و Corr.1 و Add.1 و Add.1/Corr.1)، أشارت إلى أن الرقابة على عمليات حفظ السلام سوف ترد في الجزء الثاني من التقرير لكي يُنظر فيها في الجزء المستأنف من الدورة الخامسة والستين، وأضافت بأن مكتب خدمات الرقابة الداخلية كان قد أصدر ١ ٩٢٢ توصية لتحسين الضوابط الداخلية، وآليات المساءلة، والكفاءة التنظيمية والفعالية، وردت في ٣٨٢ تقرير، خلال الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠. وحتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠ تم تنفيذ نسبة ٥٢ في المائة من هذه التوصيات. وظلت النسبة المئوية للتوصيات المنفذة في غضون فترة ثلاث سنوات من إصدارها مرتفعة بصورة مستمرة عند نسبة ٩٥ في المائة. وذكرت أن الفصل الثالث من التقرير يتضمن موجزا عن استنتاجات مختارة من الفترة قيد الاستعراض، مصنفة في سبع فئات من المخاطر.

٣ - **السيد وولكر** (رئيس اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة): في معرض تقديم تقرير اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة عن أنشطتها في الفترة من ١ آب/أغسطس ٢٠٠٩ إلى ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٠ (A/65/329)، قال إنه بالرغم من أن أعضاء اللجنة يعملون على أساس بعض الوقت، إلا أن نسبة حضور جميع الأعضاء في جلستها حتى الوقت الحاضر بلغت ١٠٠ في المائة واتُخذت جميع قراراتهم بالإجماع. وأضافت أنه، خلال الفترة قيد الاستعراض، واصلت اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة ممارستها المتمثلة في الاجتماع مع مجموعة كبيرة من أصحاب المصلحة الرئيسيين في الأمم المتحدة، بمن فيهم ممثلون عن الدول الأعضاء، والأمين العام، واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية ومجلس مراجعي الحسابات، واجتمعت اللجنة بصورة روتينية في كل جلسة من جلساتها مع وكيلة الأمين العام لخدمات الرقابة الداخلية ومع وكيلة الأمين العام للشؤون الإدارية، أو ممثلين عنهما. وذكر أن التقرير يتضمن خطة عمل أولية لعام ٢٠١١، تستند إلى مسؤوليات اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة، ودورة ميزانية الأمم المتحدة، والتفاعلات مع اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية ومجلس مراجعي الحسابات.

٤ - وأردف قائلا إنه يتفهم الأسباب التي من أجلها تقرر تأجيل نظر الجمعية العامة في التوصيات السبع المتضمنة في مرفق التقرير السابق للجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة (A/64/288)، والمتعلقة بمكتب خدمات الرقابة الداخلية إلى موعد، لا يتجاوز نهاية الجزء الرئيسي من دورتها السادسة والستين، إلا أنه أكد الأهمية الحاسمة لتلك التوصيات، وذكر

أنه لا ينبغي على وجه التأكيد تأجيلها إلى ما بعد الدورة السادسة والستين. وأعرب عن أمل اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة في تقديم نصح إضافي بشأن المسائل ذات الصلة وقال إن اللجنة سوف ترصد نظر الجمعية العامة في تلك التوصيات. وأعرب عن الأمل في أن يتم بحث هذه التوصيات واعتمادها في حينها.

٥ - ومضى قائلا إن المرفق الأول الوارد في التقرير (A/65/329) يتضمن ملاحظات وتعليقات وتوصيات بشأن مدى فعالية أنشطة مكتب خدمات الرقابة الداخلية وكفاءتها وأثرها. وذكر أنه ينبغي أن يراعي المكتب، بصدد إعداد خطط عمله المستندة إلى المخاطر، نوعية وفعالية الضوابط الداخلية التي وضعتها الإدارة للتخفيف من حدة المخاطر المتبقية. وأضاف أن اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة سوف تستعرض مدى التقدم الذي أحرزه مكتب خدمات الرقابة الداخلية في هذا الصدد وتعد تقريرا وفقا لذلك. وقال إن بمقدور المكتب أن يرفع قيمة عمله، ويحسن كفاءته وفعاليته، وذلك بزيادة التركيز على المراجعات الأفقية للمسائل المواضيعية، بغية تحديد المسائل المنهجية الرئيسية التي يتعين أن تعالجها الإدارة على سبيل الأولوية. وفضلا عن ذلك، ينبغي أن يسارع المكتب في إصدار تقاريره، لكي يتسنى له أن يحقق القدر الأقصى من قيمتها، كما ينبغي له أن يتخذ إجراء عاجلا لشغل العدد الكبير من الوظائف الشاغرة، ولا سيما من رتبة مد-٢، لأن من شأن زيادة التأخير في شغلها أن تؤثر سلبا في قدرته على تنفيذ برنامج عمله. وبالرغم من أنه ما زال يتعين التصدي لهذه المجالات، فإن المكتب يحرز فيما يبدو تقدما جديا في ما يتعلق بنوعية عمله ومدى امتثاله للمعايير الدولية.

٦ - وأضاف قائلا لقد طرحت اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة، في المرفق الثاني الوارد في تقريرها، عددا من التوصيات لتعديل اختصاصاتها، وتقتضي التوصيات أن توسع الجمعية العامة نطاق مسؤوليات اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة لتشمل استعراض النظام الذي تتبعه الإدارة في المساءلة عن نتائج الأداء، وإسداء النصح إلى الجمعية العامة بشأن التغييرات المحتملة في سياسات المساءلة وممارسات الكشف، وتيسير تبادل أفضل الممارسات والدروس المكتسبة مع هيئات الأمم المتحدة الأخرى التي تتولى مراجعة الحسابات والرقابة، والنظر في تخفيض فترة الانتظار من خمس سنوات لتصبح ثلاث سنوات، وهي فترة الانتظار المطلوبة لأن يصبح موظفو الإدارة العليا السابقون في الأمانة العامة مؤهلين للتعيين في اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة على إثر انتهاء خدماته، وأن يصبح أعضاء اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة مؤهلين للتعيين في الأمانة العامة، وأخيرا، النظر في مسألة تغيير اسم اللجنة ليصبح ''اللجنة الاستشارية المستقلة للمساءلة''، وذلك وفقا لتعريف ''المساءلة'' الجديد الذي وضعته الجمعية العامة.

٧ - وأعرب عن ترحيب اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة بقرار الجمعية العامة، ٢٥٩/٦٤، بتعريف المساءلة بصورة واضحة بحيث يشمل نتائج الأداء. وقال إن المرفق الثالث الوارد في التقرير يتضمن توصيات بزيادة تعزيز المساءلة في الأمانة العامة، عملا بذلك القرار. واستطرد قائلا إنه بالرغم من أن الجمعية العامة قررت مناقشة نظام المساءلة في دورتها السادسة والستين، فقد وافقت اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة على أن يتضمن تقريرها الحالي تعليقات تكميلية ذات صلة بإجراءات إدارة المخاطر وإطار الرقابة الداخلية التي تندرج ضمن اختصاصاتها. وقد أوصت اللجنة أيضا بضرورة أن تضع الأمانة العامة خطة محددة بوضوح وموثقة على نحو جيد من أجل إنجاز الأعمال المحددة التي خططت لإنجازها عملا بقرار الجمعية العامة ٢٥٩/٦٤.

٨ - وأضاف قائلا إن الأحداث ذات الصلة بعمل اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة في عام ٢٠١١، تتضمن تعيين

أو إعادة تعيين ثلاثة من أعضائها الخمسة لفترة جديدة تبدأ في كانون الثاني/يناير ٢٠١١؛ ونهاية فترة عضوية اثنين من أعضائها الخمسة اللذين سوف تنتهي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ فترة عضويتهما الأولى التي استمرت أربع سنوات؛ وانتقال رئاسة مكتب خدمات الرقابة الداخلية إلى وكيلة الأمين العام الجديدة لخدمات الرقابة الداخلية.

٩ - **السيد الشهاري** (اليمن): تكلم باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين فقال إن المجموعة تؤكد على تعاونها مع وكيلة الأمين العام الجديدة لخدمات الرقابة الداخلية ومؤازرتها بصدد تنفيذ ولايتها، ولكن مما يؤسف له أن تعيينها لم يراع على النحو الواجب التناوب الجغرافي وفقا لأحكام الفقرة ٣ (هـ) من قرار الجمعية العامة ٤٦/٢٣٢. وقال إن المجموعة تتوقع أن تتم التعيينات في المستقبل وفقا لذلك الشرط. وأعرب عن قلق المجموعة أيضا إزاء حدوث زيادة ضئيلة في معدلات الشواغر الإجمالية في مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن ما كانت عليه في السنة الماضية، وإزاء عدم شغل وظيفتي مدير شعبة التحقيقات ومدير شعبة التفتيش والتقييم حتى الآن، مما يؤدي إلى استمرار التأثير سلبا في عمل المكتب. وقال إن الحاجة ماسة لشغل جميع الوظائف الشاغرة في المكتب، وذلك بالامتثال على النحو الأوفى لمبدأ التوازن بين الجنسين والتوزيع الجغرافي المنصف.

١٠ - وفي معرض الإشارة إلى الدور الهام الذي يؤديه مكتب خدمات الرقابة الداخلية في تحسين الضوابط الداخلية وآليات المساءلة وفعالية وكفاءة المنظمة، أضاف قائلا إن المجموعة تؤكد من جديد دعمها لاستقلالية عمليات المكتب، عملا بقرار الجمعية العامة ٤٨/٢١٨ باء، وللدور الذي يقوم به المكتب في مساعدة الأمين العام على أداء مسؤولياته بشأن الرقابة الداخلية. وقال إن المجموعة تؤكد من جديد أيضا الاستقلالية والتميز في الأدوار التي تؤديها آليات الرقابة الداخلية والرقابة الخارجية، وأعرب عن تقدير المجموعة للتنسيق المنتظم الذي يقوم به المكتب مع مجلس مراجعي الحسابات ووحدة التفتيش المشتركة، فضلا عن جهود المكتب المستمرة الرامية إلى تعزيز مهامه في مجالات التفتيش والتقييم والمراجعة الداخلية والتحقيقات.

١١ - وأعرب عن قلق المجموعة إزاء حالات التأخر في تنفيذ كثير من التوصيات الهامة، أو إخفاق الإدارة في الاستجابة لها في حينها، حتى وإن كان عدد كبير من كيانات الأمم المتحدة ينفذ بصورة مستمرة توصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية في حينها. وينبغي أن تتعاون جميع الإدارات والكيانات على النحو الأوفى مع مكتب خدمات الرقابة الداخلية وأن تنفذ توصياته. كما ينبغي أن يشارك المكتب من جانبه، عن كثب مع الأمانة العامة والكيانات الأخرى التابعة للأمم المتحدة في حسم الخلافات قبل طرح المسائل للتداول في الجمعية العامة. وقال إن المجموعة أحاطت علما بنتائج الرقابة حسب فئة الخطر المتضمنة في تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية، وأعرب عن ترحيب المجموعة بالحوار الدائر بين مكتب خدمات الرقابة الداخلية واللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة والأمانة العامة بصدد تعزيز إدارة المخاطر. وأعرب عن أمل المجموعة في إجراء المزيد من المناقشات بشأن النتائج الرئيسية التي خلص إليها تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية في ما يتعلق بنظام الشراء. والمخطط العام لتجديد مباني المقر، ولجنة الأمم المتحدة للتعويضات، وتشييد مرافق مكاتب إضافية في مكتب الأمم المتحدة في نيروبي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا.

١٢ - وفيما يتعلق بالتوصيات المتضمنة في تقرير اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة عن مدى فعالية وكفاءة وأثر أنشطة المراجعة التي تضطلع بها اللجنة ومهامها الرقابية الأخرى، ذكر أن المجموعة تؤكد أن أي تعديل في اختصاصات اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة هو حق مخول فقط للجمعية العامة.

١٣ - **السيد دي بريتير** (بلجيكا): تكلم باسم الاتحاد الأوروبي والبلدان المرشحة للانضمام وهي أيسلندا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وكرواتيا، وبلدان عملية تحقيق الاستقرار والانتساب وهي ألبانيا والبوسنة والهرسك والجبل الأسود وصربيا، بالإضافة إلى أرمينيا وأوكرانيا وجمهورية مولدوفا، فقال إن وكيلة الأمين العام الجديدة لخدمات الرقابة الداخلية لديها كافة الخبرات والمهارات الضرورية التي تمكنها من أن تضطلع بمهام هذه الوظيفة التي تتطلب الكثير وأعرب عن الشكر لوكيلة الأمين العام السابقة لخدمات الرقابة الداخلية على إنجازها لمهامها بامتياز.

١٤ - وأعرب عن تقدير الاتحاد الأوروبي إزاء وضوح تقارير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن أنشطته السنوية، ورحب باستمرار اتباع المكتب للنهج الذي يستند إلى المخاطر بصدد تحديد أولويات عمله، فضلا عن تعديل تقييمه للمخاطر لبحث إدماج المخاطر المتبقية في عملية التخطيط لعمل المكتب. وقال إنه ينبغي القيام على جناح السرعة بشغل العدد الكبير من الوظائف الشاغرة في المكتب، ولا سيما وظائف الإدارة العليا. ورحب بالاتجاه الإيجابي الواضح نحو تنفيذ توصيات المكتب، وأثنى على جهود المكتب الرامية إلى إيجاد ثقافة الشفافية والمساءلة في الأمم المتحدة. وأضاف قائلا إن من الجدير بالثناء أيضا التنسيق عن كثب الجاري بين مكتب خدمات الرقابة الداخلية، ووحدة التفتيش المشتركة، ومجلس مراجعي الحسابات، واللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة، الأمر الذي من شأنه أن يمكن الهيئات من تجنب الازدواجية في أعمال الرقابة ومناقشة القضايا ذات الاهتمام المشترك. وفضلا عن ذلك، قال إن الاستقلالية التي يحظى بها مكتب خدمات الرقابة الداخلية في تنفيذ العمليات المنوطة به، أمر يتسم بأهمية جوهرية بالنسبة للمنظمة بأسرها.

١٥ - وأعرب عن تقدير الاتحاد الأوروبي للعمل الذي تؤديه اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة والموجز الواضح عن أنشطتها الوارد في تقريرها. وأعرب عن أمل الاتحاد الأوروبي وأن تواصل اللجنة أداء مهامها على النحو الوارد في قراري الجمعية العامة ٢٤٨/٦٠ و ٢٧٥/٦١، وقال إن الاتحاد الأوروبي سوف يدرس بعناية التعليقات والتوصيات المفصلة المتضمنة في التقرير، ولا سيما تلك المتعلقة بالتغييرات المحتملة في اختصاصات اللجنة.

١٦ - **السيد بالانتاين** (نيوزيلندا): تكلم أيضا باسم أستراليا وكندا، فقال إن الوفود الثلاثة تعلق أهمية كبيرة على أداء مهمة الرقابة الداخلية بصورة فعالة وبقدر كبير من المهنية وبعمليات مستقلة تنفيذيا في الأمم المتحدة. وذكر أن ولاية مكتب خدمات الرقابة الداخلية التي تتمثل في تقديم الدعم وإسداء النصح للأمين العام، مع قيام المكتب في الوقت نفسه، بإعداد وتقديم تقارير إلى الجمعية العامة بصورة مباشرة، تمثل عملا متوازنا غير يسير، ولكن الوفود الثلاثة مقتنعة بأن الشراكة بين المكتب والأمانة العامة على نطاق أوسع سوف تدخل مرحلة جديدة وبناءة بقدر أكبر، وذلك بفضل رئاسة وكيلة الأمين العام الجديدة.

١٧ - وأضاف قائلا إن الوفود الثلاثة تؤيد بقوة توصية اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة بأنه ينبغي أن تضع الأمانة العامة خطة محددة بصورة واضحة وموثقة على نحو جيد كي يتسنى لها أن تتخذ الإجراءات الضرورية الكفيلة بتنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٥٩/٦٤ بغية تحقيق تحسن ملموس في المسائلة داخل المنظمة. وذكر أن التعليقات التي أبدتها اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة بشأن مجال إدارة المخاطر مفيدة إلى حد كبير أيضا. وقال إن الوفود الثلاثة اتفقت بصفة خاصة، على أنه ينبغي أن يدمج الأمين العام عملية إدارة المخاطر في المؤسسة في عملية التخطيط للبرنامج.

١٨ - وأردف قائلا إن من شأن الدورة الحالية أن تهيئ فرصة فريدة لصقل ولاية اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة وأن تكفل من ثم الاستفادة على أفضل وجه ممكن بمشورة الخبراء التي تسديها اللجنة المذكورة. وفي هذا الصدد، ترى الوفود الثلاثة ثمة مزية في التوصية التي تقضي بأنه ينبغي أن تنظر الدول الأعضاء في مسألة توسيع نطاق الاختصاصات الحالية المخولة للجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة كي تشمل المسؤولية عن استعراض النظام الذي تتبعه الإدارة في المساءلة عن نتائج الأداء.

١٩ - **السيدة تان** (سنغافورة): قالت إن وفدها لا يزال يشعر بالقلق إزاء عدم الامتثال لمبادئ التناوب الجغرافي وعدم إجراء مشاورات مع الدول الأعضاء على النحو الأوفى في ما يتصل بتعيين وكيلة الأمين العام الجديدة لخدمات الرقابة الداخلية. وذكرت أن الطريقة التي تم بها شغل المنصب ينبغي ألا تشكل سابقة تُحتذى في التعيينات مستقبلا.

٢٠ - وأضافت قائلة أن ثمة حاجة الآن إلى وجود ضوابط قوية ومساءلة ورقابة في الأمم المتحدة أكبر من أي وقت مضى، نظرا إلى نطاق وحجم وتعقيد أنشطة الأمم المتحدة التي تضاعفت منذ إنشاء مكتب خدمات الرقابة الداخلية عام ١٩٩٤. ولذلك، من الأهمية الحاسمة بمكان ضرورة أن ترصد الدول الأعضاء استقلالية عمليات المكتب بغية ضمان إنجازه لمهامه بصورة فعالة. وقالت إن وفدها يواصل دعمه لهدف تعزيز التحقيقات بغية مكافحة الفساد وأشكال أخرى من سوء السلوك على جميع المستويات في الأمانة العامة ومن أجل ذلك، يحث وفدها، المكتب على أن يعالج بصورة عاجلة حالة ملاك الموظفين في شعبة التحقيقات، وأن يضمن فضلا عن ذلك إجراء جميع التحقيقات على نحو يتسم بالنزاهة والشفافية. وقالت في ختام كلمتها، إن اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة دأبت على تقديم آراء مفيدة تتسم بنفاذ البصيرة بشأن كيفية تحسين عمل المكتب.

٢١ - **السيد بانكين** (الاتحاد الروسي): قال إن مكتب خدمات الرقابة الداخلية يشغل مكانة فريدة في هيكل الرقابة بالمنظمة، وبالرغم من أنه جزء من الأمانة العامة، إلا أنه يتمتع بقدر من الاستقلالية، ويقدم تقاريره بكاملها إلى الجمعية العامة بصورة مباشرة. وبما أن الدول الأعضاء تتحمل تكاليف تشغيله الكبيرة، فهي مخولة لأن تتوقع منه أن يُنجز ولايته وذلك بتحقيق زيادة حقيقة في المساءلة والفعالية في المنظمة.

٢٢ - وأضاف قائلا لقد أسفر تكرار إضفاء الطابع السياسي على مناقشة الدول الأعضاء لعمليات التفتيش والتحقيقات التي يجريها مكتب خدمات الرقابة الداخلية وتوصياته عن تعقيد مهمة التوصل إلى قرارات مدروسة وموضوعية بشأن هذه التوصيات، مما أدى بدوره إلى خطر احتمال أن تفشل الأمانة العامة في اتخاذ إجراءات ملموسة لعلاج أوجه النقص التي سُلِّط الضوء عليها. ولقد زاد حتى الآن عدد توصيات المكتب، بما في ذلك التوصيات ذات الأولوية، التي لم تقبلها الإدارة أو التي أخفقت الإدارة في تنفيذها حتى الآن. وما لم تعالج وكيلة الأمين العام الجديدة مسألة الإخفاق في قبول توصيات معينة، قد تجد الدول الأعضاء نفسها محاصرة بين مكتب خدمات الرقابة الداخلية، الذي أوصى باتخاذ إجراء لعلاج حالة بحد ذاتها، ومديري البرامج، الذين يصرون على أن المكتب قد أساء تفسير تلك الحالة. وقال إن تشغيل المنظمة على النحو الصحيح يعتمد بدرجة كبيرة على إقامة علاقة عمل متسقة بين مكتب خدمات الرقابة الداخلية وإدارات الأمانة العامة.

٢٣ - **السيدة غرونفلدر** (سويسرا): تكلمت أيضا باسم ليختنشتاين، فقالت إن مما يدعو إلى التشجيع تولي وكيلة

الأمين العام الجديدة لخدمات الرقابة الداخلية رئاسة مكتب خدمات الرقابة الداخلية في وقت تتسم فيه القيادة القوية بأهمية خاصة. ولقد أبرزت المفاوضات الأخيرة التي أجرتها اللجنة بشأن استقلال عمليات مكتب خدمات الرقابة الداخلية أوجه الاختلاف بين الدول الأعضاء المتعلقة بدور المكتب ووضعه في المنظمة، فضلا عن سلطة تعيين الموظفين الأقدم لإدارته. ومن المأمول أن تتمكن وكيلة الأمين العام الجديدة من إسداء النصح واقتراح حلول تستهدف تعزيز المكتب، وزيادة موثوقيته وسلطته تجاه الأمين العام والإدارة؛ وأن تعمل على بناء الثقة في ما بين الدول الأعضاء.

٢٤ - وفي ما يتعلق بالتقرير السنوي لمكتب خدمات الرقابة الداخلية، أضافت قائلة، إن الوفدين يرحبان بالتقدم المحرز في نوعية عمل المكتب ومدى امتثاله للمعايير الدولية؛ غير أن الوفدين لاحظا أيضا استمرار وجود مشاكل معينة، من قبيل التركيز المستمر على الخطر الكامن بدلا من التركيز على المخاطر المتبقية في عملية التخطيط لعمل المكتب، ووجود شواغر بمعدلات عالية جدا، مما يؤثر بوضوح بصورة سلبية في الإنتاجية والفعالية. وذكرت أن ثمة ميزة في توصية اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة مفادها أنه ينبغي أن يراجع المكتب المزيد من المسائل الشاملة والمسائل المنهجية، لأن من شأن تلك المراجعة أن تمكن مكتب خدمات الرقابة الداخلية من اعتماد وإبداء منظور استراتيجي بقدر أكبر في معالجة قضايا الرقابة وتحديدها في الأمم المتحدة. وينبغي أن يشغل هذا المنظور مكانا بارزاً بقدر أكبر في التقارير السنوية التي سيعدها المكتب في المستقبل.

٢٥ - وأعربت عن إشادة الوفدين بجودة التقارير السنوية التي تقدمها اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة. وقالت إن التوصيات الهامة التي طرحتها اللجنة مؤخرا بشأن استقلال عمليات مكتب خدمات الرقابة الداخلية يمكن أن تكون بمثابة معايير رئيسية يُلتزم بها عندما تناقش اللجنة هذه المسألة مرة أخرى. ولذلك، سيكون من المفيد لو أن اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة أعدت المزيد من التفاصيل بشأن هذه التوصيات، آخذة في الاعتبار المناقشات السابقة التي أجرتها اللجنة والتطورات الأخيرة ذات الصلة التي حدثت في المنظمة. وفضلا عن ذلك، يوافق الوفدان كلاهما على التوصية التي تقضي بضرورة توسيع نطاق اختصاصات اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة كي تشمل المسؤولية عن استعراض النظام الذي تتبعه الإدارة في المساءلة عن نتائج الأداء، لأن ذلك من شأنه أن يتمم بصورة مفيدة تركيز اللجنة الحالي على المخاطر. وذكرت أن الوفدين أيضا يساورهما نفس القلق الذي يساور اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة إزاء تنفيذ مشروع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، ويرحبان بقيام أعضاء اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة بدور أكثر نشاطا في إسداء النصح للجمعية العامة في هذا الصدد. وقالت في ختام كلمتها، إنها ترى ثمة ميزة في السماح للجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة بتبادل أفضل الممارسات والدروس المكتسبة مع هيئات الأمم المتحدة الأخرى التي تتولى المراجعة والرقابة، بما في ذلك لجان المراجعة.

٢٦ - **السيد ميلروز** (الولايات المتحدة الأمريكية): أعرب عن أمل وفده في العمل مع وكيلة الأمين العام الجديدة لمكتب خدمات الرقابة الداخلية على تعزيز دور المكتب ومهامه، لأن عمل المكتب يتسم بأهمية حاسمة بالنسبة لاستمرار حيوية وفعالية الأمم المتحدة. وقال، في هذا الصدد، إن من دواعي التشجيع أن وكيلة الأمين العام الجديدة قد تعهدت بإقامة المزيد من العلاقات التعاونية مع الجهات التي يخدمها المكتب ومع الإدارة بصورة عامة، والمحافظة، في الوقت نفسه، على استقلال عمليات المكتب، وتقديم توصيات أكثر إيجازا عن عمليات المراجعة والتفتيش، وذلك بالتركيز على المسائل التي تتسم بأكبر قدر من الأهمية.

وذكر أن وفده سيواصل رصد الجهود الرامية إلى تعزيز قدرة المكتب على إجراء التحقيقات رغم أن ذلك الأمر كان مثار قلق لبعض الوقت. وأعرب عن الترحيب بصفة خاصة بتقديم معلومات على الجهود الرامية إلى إنشاء قدرة على إجراء تحقيقات الاستدلال الجنائي في مكتب خدمات الرقابة الداخلية وشغل الوظائف الهامة الشاغرة في شعبة التحقيقات بالمكتب.

٢٧ - وأضاف قائلا لقد أبرزت التوصيات المتضمنة في تقرير اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة عددا من المسائل الهامة، بما في ذلك الحاجة الماسة إلى أن يقوم مكتب خدمات الرقابة الداخلية بشغل الوظائف برتبة مدير؛ وضرورة أن يعيد المكتب تحديد نهجه القائم على المخاطر المتبع إزاء التخطيط للعمل، وأن يجري المزيد من المراجعات الشاملة؛ وأهمية تنفيذ توصيات هيئات المراجعة على النحو الأوفى وفي حينها. وذكر أنه يتعين أن تضطلع اللجنة بعمل هام يتمثل في استعراض اختصاصات اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة؛ وأعرب عن أمل وفده في إجراء المزيد من المناقشات بشأن هذه المسألة في المشاورات غير الرسمية.

٢٨ - **السيدة جاكوبسين تاكاهاشي** (النرويج): هنأت وكيلة الأمين العام الجديدة لخدمات الرقابة الداخلية على تعيينها وأعربت عن تقديرها للعمل الممتاز الذي أنجزته سلفتها في المنصب، وأكدت على ضرورة أن تدير الأمم المتحدة صناديقها على نحو يتسم بالفعالية والكفاءة مع عدم التسامح مطلقا إزاء الفساد أو التزوير أو أي شكل آخر من أشكال إساءة استخدام الأموال. وقالت إن وفدها يتوقع بأن تضع المنظمة بأسرها سياسات وآليات ملائمة لمنع الإساءات من هذا القبيل؛ ولضمان استخدام الأموال بطريقة متساوقة؛ واكتشاف أي حالة من حالات سوء الإدارة المالية، وإعداد تقارير بشأنها ومعالجتها. وذكرت أن الوفد يتطلع إلى الإسهام في متابعة المبادرات الأخيرة التي اتخذها الأمم المتحدة في هذا الصدد.

٢٩ - وفي ضوء مراعاة أن مكتب خدمات الرقابة الداخلية يؤدي دورا رئيسيا في تعزيز الحكم الرشيد، والمساءلة والشفافية في الأمم المتحدة، وأن استقلالية عملياته ترتبط عن كثب بمدى موثوقية المنظمة وشرعيتها، قالت إن وفدها يوافق على أن لتوصيات اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة بشأن المكتب أهمية حاسمة وأعربت عن تقدير وفدها لعرض اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة تقديم المزيد من النصح بشأن هذه المسائل.

٣٠ - وأردفت قائلة إن من الجدير الإشادة بمكتب خدمات الرقابة الداخلية لالتزامه بأعلى معايير المهنية والكفاءة. ولذلك من الأهمية أن تتناسب الموارد المالية والبشرية المتوفرة للمكتب مع ولايته وخطة عمله. ويتعين أيضا اتخاذ إجراء فوري لشغل الوظائف الشاغرة في المكتب، ولا سيما رتب الإدارة العليا.

٣١ - ومضت قائلة إن عدد التوصيات التي طرحها مكتب خدمات الرقابة الداخلية، ولا سيما التوصيات الهامة، في الفترة التي يشملها التقرير هو عدد مذهل ولا يترك مجالا للشعور بالرضا. وأعربت عن أمل وفدها في استمرار الشفافية بشأن معدل تنفيذ التوصيات، الذي ينبغي رصده عن كثب. وقالت في ختام كلمتها إن من المفيد أن يقدم مكتب خدمات الرقابة الداخلية تفصيلا بشأن الإشارة الواردة في موجز تقريره والمتصلة بضرورة أن تضع الأمم المتحدة إطارا للمساءلة.

٣٢ - **السيدة بيرلانغا** (المكسيك): هنأت وكيلة الأمين العام الجديدة لخدمات الرقابة الداخلية على تعيينها ونوهت بالعمل الممتاز الذي أنجزته سلفتها في المنصب. وقالت إن مكتب خدمات الرقابة الداخلية واللجنة الاستشارية المستقلة

للمراجعة يضطلعان كلاهما بدور حيوي في ما يتصل بنظام المساءلة في المنظمة. وأعربت في هذا الصدد، عن ثقة وفدها في أن يساعد تعيين وكيلة الأمين العام الجديدة في سد الثغرات الموجودة حاليا في مجالي المساءلة والشفافية في ميادين من قبيل التقييم والتحقيقات. وذكرت أنه من المهم بوجه خاص أن توضع ضوابط أكثر صرامة في رصد استخدام الموارد المالية، بما في ذلك إنشاء آليات أكثر قوة تتيح استرداد الأموال المختلسة. وفي ما يتعلق بتوصية اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة بأن تخول إليها مسؤولية استعراض النظام الذي تتبعه الإدارة في المساءلة عن نتائج الأداء، قالت إن من شأن إعداد تقييم للأداء على جميع المستويات أن يساعد المنظمة على أن تعمل بقدر أكبر من الكفاءة؛ ولذلك ينبغي أن ينصب تركيز اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة على تحقيق ذلك الهدف.

٣٣ - وأعربت على ترحيب وفدها بنتائج الرقابة حسب فئة المخاطر، التي وردت في تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية. وقالت إن من الأهمية بمكان أخذ المخاطر المتبقية في الحسبان لدى إعداد خطط العمل. وأضافت أنه ينبغي تقديم تفسير ملائم لأسباب استمرار ارتفاع معدلات الشواغر في مكتب خدمات الرقابة الداخلية، مع شغل الوظائف الشاغرة على جناح السرعة. وفي ما يتعلق باستقلال عمليات المكتب، قالت إن وفدها يؤيد اتخاذ أي تدبير يرمي إلى تحسين المساءلة والشفافية في منظومة الأمم المتحدة، وسوف يتعاون في المشاورات غير الرسمية من أجل إيجاد حل يكون مقبولا لجميع الوفود.

٣٤ - **السيدة لابوانت** (وكيلة الأمين العام لخدمات الرقابة الداخلية): قالت إن مكتب خدمات الرقابة الداخلية يعمل بنشاط كي يعالج في الوقت المطلوب الشواغل الكثيرة التي أثيرت، ولا سيما في ما يتعلق بالوظائف الشاغرة برتبة مد -٢، فضلا عن جميع الشواغر الأخرى. وذكرت أنه تم في كثير من الحالات تحديد المرشحين، وسوف يواصل المكتب ملء الشواغر وفقا للمبادئ التوجيهية ذات الصلة.

٣٥ - وأضافت قائلة، في ما يتعلق بتقييم المخاطر، إن مكتب خدمات الرقابة الداخلية بدأ بالفعل في عملية استعراض المخاطر المتبقية بدلا من المخاطر الكامنة، حيث تبين أن من المستحيل بالفعل إعداد تقييم ساري المفعول للمخاطر دون بحث المخاطر المتبقية ونوعية الضوابط الموجودة بالفعل. وفضلا عن ذلك، يجري إعداد تقييمات المخاطر بالتعاون مع الإدارة ؛ ولقد أعيدت سجلات المخاطر إلى الجهات التي يخدمها المكتب كي يتسنى لها أن تحدد المسائل التي يتعين إدارتها عن كثب ضمن عمليات تلك الجهات.

٣٦ - وأعربت في ختام كلمتها، عن موافقتها عن أن ثمة فرصة ممتازة مهيأة لمكتب خدمات الرقابة الداخلية لكي يضطلع بإعداد مراجعات شاملة، حسب ما أوصت بذلك اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة. وقالت إن من الأهمية بمكان أيضا بحث المسائل التي عولجت في تقارير سابقة كي يتسنى تحديد المسائل المنهجية، وذلك بإعداد المزيد من التحاليل. وأعربت عن أملها في أن تتم في المشاورات غير الرسمية معالجة الكثير من القضايا التي أثيرت.

٣٧ - **السيد ووكر** (رئيس اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة): أكد من جديد أهمية أن تنظر الجمعية العامة في التوصيات المؤجلة التي طرحتها اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة، ولا سيما التوصيات التي تتناول استقلالية عمليات مكتب خدمات الرقابة الداخلية. وأعرب عن أمله في أن تتم في المشاورات غير الرسمية مناقشة القضايا التي أُثيرت في تقرير اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٢٠.